

دقة منتهية ولكن !:

ان هذه النسبة المرتفعة هي نسبة غير طبيعية وغير منطقية . فاسرائيل التي تورد عادة ارقاما تفصيلية جدا تبلغ حد تصنيف واردات من ايسلندا قيمتها ١٦ الف دولار فقط (٩٠) او واردات بـ ٥٩ الف دولار من نيجيريا (٩١) و ٤٩ الف دولار من كوستاريكا (٩٢) من غير المنطقي ان تستورد سنة ١٩٧٥ بما قيمته ٧٦٢ر٨١٤ دولار من « دول اخرى » و « دول غير مصنفة » نصيب الدول غير المصنفة منها ٦٩٥ر٠٨٢ مليون دولار .

بالاضافة الى ما تقدم فهناك عدم وضوح اي تفصيلات بخصوص الدول غير المصنفة ، وعدم انتسابها الى اي من القارات التي تستورد منها هذه البضائع . وحين يقال بلدان امريكية اخرى او اسيوية اخرى ، كانت توضح ولو بشكل عام هوية المصادر . وكذلك فالاحصائيات الاسرائيلية تورد تفصيليا اسماء الدول التي تتعامل مع اسرائيل ، مهما بلغت ضالة وارداتها منها ، الامر الذي لا يترك مجالا لمثل هذه النسبة الكبيرة من الصادرات من بلدان « غير مصنفة » ، او « بلدان اخرى » . الا اذا كان هنالك اسباب اخرى لا تمت للاقتصاد او التصنيف بصلة ، وهذا ما سنحاول البحث عنه .

بالاضافة الى كل ما تقدم تجدر الاشارة الى ان الارقام الخاصة بواردات اسرائيل من السوق المشتركة عموما ، ومن بريطانيا والمانيا الغربية خصوصا قد حذفت من الجداول الاحصائية للعام ١٩٧٥ ووضع مكانها الرمز الشهير (٠٠) اي (غير واضح او ليس للنشر) . علما بان هذه الاشارة قد وضعت امام السنوات ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ فقط . وتجدر الاشارة الى ان كتب الاحصائيات الخاصة بالاعوام ما قبل ١٩٧٥ كانت قد قدمت بيانات السوق المشتركة والمانيا وبريطانيا بشكل كامل (٩٤) .

في البداية لا بد من استبعاد سبب « عدم الوضوح » في البيانات الخاصة بواردات اسرائيل من السوق المشتركة عموما ، والمانيا وبريطانيا خصوصا ، ونحن نعلم مقدار الاهمية التي تعطيها اسرائيل لعلاقتها مع هذه الاطراف الثلاث بالذات .

دور الحوار العربي - الاوروبي :

وبالتاكيد فهناك علاقة وثيقة جدا بين توقيت تغييب المعلومات بشأن علاقات السوق الاوروبية المشتركة واسرائيل ، وكون العام ١٩٧٥ هو العام الذي وقعت فيه الاتفاقية الهامة بين السوق المشتركة واسرائيل (٩٥) والتي كادت ان توقف الحوار العربي - الاوروبي (٩٦) والذي شهد ذروته في ذلك العام ايضا . الامر الذي يوضح الابعاد السياسية الكامنة وراء سياسة تغييب المعلومات .

ان الامر الملفت للنظر هو تغييب البيانات الخاصة بالعام ١٩٧٤ حين ورودها في كتاب الاحصائيات الخاص بالعام ١٩٧٥ (٩٧) . حيث درجت العادة ان يتضمن الكتاب الخاص بسنة من السنوات بيانات بالسنة السابقة وذلك للمقارنة . وفي حين وردت البيانات كاملة في كتاب الاحصاء السنوي ١٩٧٥ ، والذي يتضمن المعلومات الخاصة بشأن العام ١٩٧٤ . دون اي حذف (٩٨) . فان البيانات الخاصة بالعام ١٩٧٤ حين وردت في كتاب الاحصائيات السنوي ١٩٧٦ كانت محذوفة ووضع مكانها الاشارة المعروفة (٠٠) الامر الذي يؤكد ان السبب ليس عدم الوضوح بدليل ان البيانات موجودة وسبق لها ان نشرت .